تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية

The effect of creative accounting on the quality of financial information from the perspective of international accounting standards

فضيلة زواوي [*]، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس (الجزائر)،

تاريخ الاستلام : 2022/02/04 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/05/15 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/30 .

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان سلبيات المحاسبة الإبداعية على مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية المستخدمة من طرف مختلف الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة سواء كانوا مساهمين أو مستثمرين أو مسيرين ..الخ، فالمحاسبة الإبداعية كظاهرة قديمة حديثة تقوم على التقنين و الإبداع لتحقيق الموثوقية في المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال التلاعب و الاحتيال في القوائم المالية خاصة في ظل عدم التزام المحاسب بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة وخاصة في ظل المعايير الدولية للمحاسبة.

ولأن المحاسبة الإبداعية منافية لأخلاقيات وسلوك المهنة وتعتبر أسلوب من أساليب التلاعب والاختلاس فيجب التعرف على أساليبها وطرقها حتى يمكن كشفها وتفاديها، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا إظهار طرق تفاديها في ظل استخدام معايير المحاسبة الدولية

الكلمات المفتاحية: محاسبة إبداعية، تزيين قوائم مالية، جودة معلومات مالية

تصنيف JEL: M40 ,M41

Abstract:The aim of this study is to highlight the negative aspects of the creative accountancy on the credibility and reliability of the accounting information used by the different concerned parties within the company , either they are shareholders, investors or managers ....etc.

The creative accounting as an ancient and new phenomenon that rely on the rationing and the creativity to realise reliability for the accounting information and this, through the manipulation and the fraud in the financial statements, especially in light of the lack of commitment of the accountancy with the ethics of practice of the accountancy profession, according to the international standards of accountancy, and because the creative accountancy is in contradiction with the ethics and practices of the profession, it is considered as a method of manipulation and fraud , therefore, its methods should be known in order to be avoided.

We have tried to highlight the ways to avoid it in the light of use of the international standards of accountancy

Key Words: Creative Accountancy, Embellishment of the Financial Lists ,Quality of financial information

Jel Classification Codes : M41, **M40**

[*] **المؤلف المراسل: زواوي فضيلة**

I. مقدمة:

إن أهم الإشكاليات التي ارتبطت بمفاهيم المحاسبة تتمثل في إشكاليات مرتبطة بجودة المعلومات المحاسبية، وقد ساهمت الإشكاليات المرتبطة بالمفاهيم المحاسبية في كثير من الأحيان في عدم ثقة المستخدمين بالقوائم المالية وخاصة المستثمرين، حيث يلجأ معدو التقارير المحاسبية إلى غموض المصطلحات بغرض تغيير الحقائق من أجل التأثير على قرارات المستثمرين و جلبهم للاستثمار في مؤسساتهم.

فالفكر المحاسبي منذ بداية الاهتمام به في بداية القرن العشرين يعتبر فكر متغير، فكلما واجه هذا الفكر المحاسبي إخفاقات مع كل أزمة مالية كلما زاد الاهتمام أكثر بتطويره بغرض حماية مستخدمي المعلومات المالية، ففي الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 1929 ظهرت خاصيتين للفكر المحاسبي هما: "**خاصية الاستمرارية" و "خاصية الملكية الغائبة"** أو ما يسمى **بعلاقات الوكالة** و التي من خلالها يتم تسيير المؤسسة من طرف مختصين في مجال التسيير حتى و إن كانوا ليس لديهم أية ملكية في المؤسسة، فهم بذلك ينوبون عن الملاك الفعلين في إدارة المؤسسة من خلال ظهور الملامح الأساسية لنظرية الوكالة فكانت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 الحافز في تطوير الفكر المحاسبي من خلال البحث عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما بغرض حماية المحاسب من ضغوط الإدارة، فأصبح الهدف الرئيسي من التقارير المحاسبية هو مدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

كما أن سلسلة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية في العقد الأخير من القرن العشرين ومنها أزمة جنوب شرق آسيا، وكذا ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية نتيجة للتلاعب المالي والفساد الإداري في كبريات الشركات الأمريكية منها "ENRON" و "WORD COM" الأمر الذي أدى إفلاس هذه الشركات، وقد تبع ذلك فقدان ثقة المستخدمين في المعلومات المالية التي تضمنتها التقارير المالية لتلك المؤسسات.

فالمعلومات المحاسبية تمثل أهم مخرجات مهنة المحاسبة و التي يتم الاعتماد عليها بطريقة أساسية من طرف مختلف مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ أهم قراراتهم سواء الاستثمارية أو التسييرية ...الخ، خاصة في ظل التطورات التي عرفتها هذه المهنة و منها ظهور و استخدام المعايير الدولية للمحاسبة القائمة على التوحيد الدولي لمهنة المحاسبة.

. إشكالية الدراسة: نظرا لعدم الثقة القائمة بين معدي القوائم المالية ومستخدميها أصبح ضمان مصداقية وموثوقية القوائم المالية أمرا حتميا على مسيري الشركة، حيث جعل العديد من مسيري المؤسسة يلجؤون إلى المحاسبة الإبداعية لجلب ثقة هؤلاء المستخدمين رغم كل السلبيات التي تتميز بها، وذلك لضمان استمرار نشاط المؤسسة وزيادة أرباحهم.

و منه يمكن طرح التساؤل التالي: **فيم تتمثل الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية و كيف يمكن تجنب سلبيات استخدام هذه الاخيرة على جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية لمستخدميها؟**

. الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم استخدام المحاسبة الإبداعية في تضليل المركز المالي للمؤسسات؛
- هل ساهمت معايير المحاسبة الإبداعية في تطوير أساليب المحاسبة الإبداعية؛
- كيف تؤثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية المعلومات المحاسبية.

. الفرضيات: بعد الاطلاع على مختلف المراجع المرتبطة بالموضوع قمنا بالانطلاق من الفرضيات التالية:

- الإبداع في المحاسبة لا يرتبط بالجانب الايجابي، و إنما يمكن الزيادة في أسعار الاستثمارات والأصول المعنوية كبراءة الاختراع لزيادة إيرادات المؤسسة لتضليل مستخدمي القوائم المالية ؛
- لقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال استغلال تنوع البدائل المحاسبية للمعايير الدولية لتغيير المركز المالي؛
- مصداقية المعلومات المحاسبية ترتكز بالأساس على الإفصاح عنها و شفافيتها، والمحاسبة الإبداعية تتنافى مع هذين العنصرين فهي تقوم على التضليل وإخفاء المركز المالي الحقيقي مما يؤثر سلبا المعلومات المحاسبية.

. أهمية الدراسة: تتلخص أهمية هذه الدراسة في إظهار التوجهات التي صاحبت ظهور معايير المحاسبة الدولية، وتركها لمجال الابتكار لدى المحاسب لتطوير مهنة المحاسبة، الأمر الذي قد انعكس سلبا على العديد من مستخدمي القوائم المالية نتيجة توجه المحاسبة للممارسة المحاسبة الإبداعية في تظليل القوائم المالية لجلب المستثمرين بتزيين المركز المالي مما يؤثر سلبا على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

– التعريف بمجال المحاسبة الإبداعية بجانبه السلبي كمؤثر على قرار مستخدمي القوائم المالية نظرا لاعتمادهم على تلك القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على أرباحهم المستقبلية؛

– توضيح الثغرات القانونية التي يستغلها المحاسبة للممارسة الإبداع وفق ما يخدم مصالح المؤسسة دون مراعاة الأطراف الخارجية المتعامل معها؛

– العمل على تقليص الفجوة بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية من خلال العمل على تحسين جودة المعلومات المالية بتفادي هذه الأساليب الإبداعية، أو من خلال استخدامها في الجانب الإيجابي فقط ؛

– توضيح العلاقة بين الفعالية في قرارات مستخدمي القوائم المالية وكفاءة المحاسب في مجال الإبداع المحاسبي الإيجابي.

. تقسيمات الدراسة: لمعالجة جوانب هذه الورقة البحثية ارتأينا تقسيم جوانب هذا البحث إلى ثلاث محاور أساسية هي:

- المحاسبة الإبداعية كأسلوب لتزيين المركز المالي للمؤسسات.
- تطور استخدام المحاسبة الإبداعية في ظل معايير المحاسبة الدولية.
- تأثير المحاسبة الإبداعية على مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية.

II. المحاسبة الإبداعية كأسلوب لتزيين المركز المالي للمؤسسات

لقد تحولت المحاسبة من مجرد أسلوب لتسجيل العمليات التي تحدث في المؤسسة إلى محاسبة تقوم على توصيل المعلومات إلى عدة أطراف بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، هذا كله يدل على وجود إبداع في المحاسبة بغرض توصيل المعلومات إلى مستخدميها.

II.1. مفهوم المحاسبة الإبداعية:

ظهرت المحاسبة الإبداعية ضمن ما يمكن تسميته استخدام أفضل الأسس والقواعد والسياسات المحاسبية، بتفنن وإبداع لتحقيق الموثوقية في المعلومات المالية، وهذا الهدف الأسمى والأساسي لها، ولكن الجنوح في النوايا جعل هناك وجها قاتما لهذا المفهوم باتخاذه مجالاً للتلاعب والاحتيال.

أظهر الفضائح المالية للمؤسسات العملاقة وما نتج عنها من حالات إفلاس وانهيار لتلك المؤسسات عن لجوء الإدارة إلى بعض السياسات المحاسبية، بغرض إحداث تحسين غير حقيقي في مركزها المالي بما يخدم أهداف الإدارة، و هو ما يطلق عليه بمصطلح **"المحاسبة الإبداعية"**.

أ. تعريف المحاسبة الإبداعية:

تعرف المحاسبة الإبداعية على أنها: "هي التلاعب في السياسات المالية باستخدام الخيار الانتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية و التضليل في الإبلاغ المالي، وأية خطوات متخذة لتلطيف صورة الدخل". **(dowds, decembre 1999, p. 27)**

وهي كذلك مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة أصحاب المؤسسة وللمحاسبة الإبداعية مظهر قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي عن الاستفادة من الثغرات والقوانين والبدائل المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة، ومظهر غير قانوني ينتج عنه تواطؤ مدقق الحسابات الخارجي وتتضمن تلاعب والتحريف في الأرقام المحاسبية". **(بلة ، 2012 ، صفحة 60)**

و تعرف المحاسبة الإبداعية على أنها "عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل بعضها أو كلها".**(جبار، 2015 ،صفحة 243)**

عليه يمكن إعطاء تعريف شامل للمحاسبة الإبداعية: "هي الإجراءات التي يستخدمها المحاسب للتلاعب بالأرقام المالية في القوائم المالية عن طريق الاستفادة من خبرتهم من المبادئ و المعايير المحاسبية المتعارف عليها بهدف تحقيق مصالح بعض الأطراف في المؤسسة".

فالمحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة، كما أن ممارسة المحاسبة الإبداعية هي ممارسات قانونية تقوم على الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، فهي تقوم بتغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية.

ب. أسباب اللجوء للمحاسبة الإبداعية:

يعتمد الجهاز الإداري إلى استخدام العديد من السلوكات والتصرفات سواء كانت محاسبية أو غير محاسبية، التي تهدف في النهاية إلى تحسين صورة الشركة أمام مختلف أطراف المجتمع، أو إظهار المنافسين في صورة سيئة، بهدف استقطاب الموردين و العملاء والمساهمين والصحافة ودفعهم للتعامل مع الشركة وجعلهم يخدمون مصالح الشركة كل في مستواه. ونورد أمثلة على هذه السلوكات والتصرفات :

- **حجب المعلومات الداخلية عن الأطراف الخارجية:** في بعض الحالات تسمح القوانين للمدراء وموظفو المؤسسة بتداول أسهم مؤ سستهم بحرية كباقي المساهمين ففي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المدراء باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق، الأمر الذي يقوي فرصتهم من الاستفادة بالمعرفة الداخلية لأخبار المؤسسة.
- **ترقية التصنيف المهني:** ذلك للحصول على تصنيف متقدم للمؤسسة في مجال معين، مثل الحصول على شهادة Iso،رخصة استغلال سياحي، وغيرها الذي تجريه بعض المؤسسات الدولية والوطنية بالاستناد إلى معايير معينة، من ضمنها تقييم الوضع المالي للمؤسسة، ولهذا تلجأ العديد من المؤسسات إلى تحسين قوائمها المالية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة مثل تضخيم رقم الأعمال بشكل وهمي، اكتساب عتاد بشكل صوري لتضخيم قائمة العتاد، توظيف وهمي للإطارات من أجل زيادة عدد العمال، تحويل مخزونان إلى استثمارات.
- **تضخيم مكافآت المديرين** : يقوم المديرون باستخدام شتى الأساليب التي تؤدي إلى زيادة الأرباح الحقيقية والوهمية، والاستفادة من كل أشكال الامتيازات الموجودة بالمؤسسة، وخاصة إذا كانت المكافآت عبارة عن مكافآت نقدية مباشرة تقدم للمديرين سنويا كنسبة مئوية من الأرباح المصرح بها .
- يكون التقدم التكنولوجي أحد دوافع إستخدام هذه الممارسات فالتكنولوجيات الجديدة وأساليب العمل تتطور بشكل أسرع من التشريعات والقواعد المحاسبية، هذه الأخيرة تعاني من عدم تمكنها من مواكبة التطور بشكل يوازي التقدم بأساليب العمل، أي التشريعات المحاسبية تتأخر في تلبية تلك المستجدات مما يتيح الفرصة لإستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية. **(لعبيدي، 2018 ،الصفحات – 202 203))**
- **تخفيض تقلبات الدخل:**تزيد المخاطر كلما زاد التقلب في الدخل ، فهناك علاقة طردية بين ٍ دالة المخاطر وزيادة التقلب، ولذلك تعمل إدارة المؤسسات للحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح و أي ارتفاعات كبيرة في الربح، وفي سبيل ذلك إذ وجدت سنة فيها أرباح كبيرة عن المعتاد فإنها تعمل على التحفظ بشكل أفضل، بحيث تقلل من هذه الأرباح وتقوم بتخزينها للسنوات التي ينخفض بها مستوى الربح عن المستوى العادي، وما يعرف بتمهيد الدخل أو تسوية الدخل. تعمل المؤسسات على التصريح باتجاه ثابت لنمو الأرباح بدلا من الأرباح المتقلبة بالارتفاع أو الانخفاض، ويتم ذلك بإنشاء أساليب المحاسبة الإبداعية بتكوين مخصصات كبيرة في السنوات ذات الأداء الجيد واستخدامها في السنوات ذات الأداء المنخفض للتأثير على الأرباح وجعلها تقترب من الثبات إلى حد ما من سنة إلى أخرى؛**(السيد، 2012، صفحة 217)**
- التصريح بأرباح وهمية لإغراء المساهمين بزيادة الاستثمار في الشركة.
- إيهام الموردين بملاءة الشركة وقدرتها على التسديد من أجل زيادة قيمة المشتريات غير مسددة فورا.
- تغليط العملاء بضمانات بيع وهمية لإستقطابهم.
- تقديم رشاوي وعمولات للصحافيين من أجل ترغيبهم في نقل أخبار جيدة حول الشركة و تفادي الأخبار السيئة.
- تغليط المجتمع بمشاريع ومنجزات وهمية من تمويل الشركة من أجل تحسين صورة الشركة في المجتمع.
- عن طريق تخفيض الإيرادات وزيادة النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي وبالتالي تقليل قيمة الضرائب المسددة.

ويظهر جليا من أسباب ممارسة المحاسبة الإبداعية أنها تعمل على تزيين المركز المالي للمؤسسة عن طريق استعمال الإبداع لإظهار شيء جديد غير مألوف عن طريق التحايل والتلاعب لتضليل مستعملي المعلومات المالية، فهم بذلك يقدمون انطباعا مظلل عن الأرباح لخدمة لمختلف أغراضهم وأهدافهم.

II.2. أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية:

يمكن ذكر أساليب المحاسبة الإبداعية في العناصر التالي:

أ. أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي:

يمكن عرض أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي في العناصر التالي:

- **الأصول الغير الملموسة:** حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول الغير الملموسة مثل: العلامات التجارية إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول الغير ملموسة بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية.
- **الاستثمارات المتداولة:** يتم استعمال أساليب المحاسبة الإبداعية فيها عن طريق التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية؛
- **الاستثمارات طويلة الأجل:** يتم التلاعب هنا من خلال تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.
- **حقوق المساهمين:** تتمثل في إضافة مكاسب محققة من السنوات السابقة إلى صافي ربح السنة الجارية بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب باعتباره سندا من بنوده السابقة.

ب. أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل:

من بين العناصر التي يتم التلاعب فيها في قائمة الدخل توجد:

- تسجيل إيرادات المبيعات مبكرا وقبل شحنها أو تسجيلها قبل قيام الزبون بدفع قيمتها؛
- نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيلية العادية وتغيير السياسات المحاسبية؛
- نقل الإيرادات الحالية إلى فترة زمنية محاسبية لاحقة.

ت. أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية:

يتم استعمال المحاسبة الإبداعية بقائمة التدفقات النقدية وفق العناصر التالية:

- يقوم المحاسب بتسجيل النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية كما يقوم بتسجيل النفقات التمويلية باعتبارها نفقات نقدية تشغيلية؛
- اعتبار تكاليف التطوير الرأسمالي كتدفقات نقدية استثمارية خارجية بغرض زيادة التدفقات النقدية الداخلة؛
- التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، فتقوم بعض الممارسات التي تدرج باسم المحاسبة الإبداعية من خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية مثل: تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات و بعض حقوق الملكية.

II.3. علاقة الممارسات المحاسبية الخاطئة بالمحاسبة الإبداعية:

لقد عرفت المحاسبة في الآونة الأخيرة نوعا من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة بعض عمليات الفساد في المؤسسات الكبرى من خلال التلاعب في القوائم المالية.

أ. مفهوم الممارسات المحاسبية الخاطئة:

تعرف الممارسة المحاسبية الخاطئة على أنها: "هي تدخل متعمد من جانب الإدارة لإظهار القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بشكل معين يختلف عن الوقائع بغرض توجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية لاتجاه معين". **(حماد، 2009، صفحة 105)**

ويكون هذا التدخل من جانب الإدارة عن طريق استعمال عدة أساليب منها الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و العمل على إظهار المركز المالي للمؤسسة وفق الطريقة التي ترضي المستخدمين وذلك عكس الصورة المالية الحقيقية له.

ب. أساليب وصور الممارسات المحاسبية الخاطئة:

يمكن تلخيص أساليب الممارسات المحاسبية الخاطئة في العناصر التالية:

- التخلص من كل الخسائر في السنة الرديئة، ويقوم هذا الأسلوب على تنظيف الميزانية من كل نقاط الضعف، وذلك عند تغيير الإدارة من خلال تأجيل بعض الإيرادات، أو المبالغة في تقدير الديون....الخ؛
- توقيت الأخذ بمعايير المحاسبة الملزمة، إذ يتاح للشركة من سنة إلى ثلاث سنوات كمهلة قبل التطبيق الإلزامي لأي معيار الذي يزيد من الدخل الذي يخفض منظور المستثمرين لجودة الأرباح؛
- التغيرات الاختيارية للسياسات المحاسبية تستخدم كقناع لمشاكل الأداء الضعيف والتلاعب في الأرباح؛
- التقديرات المحاسبية مثل العمر الإنتاجي للأصل، ومخصصات الضمان فهو يؤثر على قيمة الربح في كل حالات التقدير؛
- المحاسبة الابتكارية ومنها الابتكار في الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم والتدفقات النقدية.

ت. أساليب الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة:

يمكن حصر أساليب الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة في النقاط التالية:

- الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة، فمعايير المحاسبة الفعالة يجب أن تستوفي:
  - ✓ أن تسهم معايير المحاسبة في إدارة المخاطر والممارسات الرقابية؛
  - ✓ أن تسهم معايير المحاسبة من خلال الشفافية وإثبات المركز المالي في إيجاد نظام للسوق؛
  - ✓ أن تسهل الإشراف الفعال على المؤسسات.
- الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة فيمكن إدراج المراجعة كأنها نشاط لتقليل المخاطر في المعلومات؛
- تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية، وذلك من خلال الالتزام بحوكمة المؤسسات من خلال ركائز أساسية منها:
  - ✓ السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين والإدارة، وتفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة وإدارة المخاطر؛
  - ✓ تكوين مجلس إدارة المؤسسة من أعضاء مستقلين غير التنفيذيين؛
  - ✓ وجود لجنة مراجعة فعالة مع وجود رقابة داخلية تتمتع بالاستقلالية، إضافة لوجود رقابة فعالة من الجهات المسؤولة.

فمهنة المحاسبة تؤدي دورا هاما في رفع مستوى كفاءة أسواق رأس المال من خلال القوائم والتقارير المالية التي تعدها وتنشرها المؤسسات عند إصدار أوراقها المالية، وطرحها للبيع في اكتتاب عام أو خاص، حيث توفر هذه القوائم والتقارير المالية المعلومات اللازمة والكافية للمستخدمين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم على أسس موضوعية **(لطفي، 2005، صفحة 65)**، فيمكن للممارسات المحاسبية الخاطئة أن تسهم في حدوث الأزمات المالية فقد أثير الجدل في أسواق المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ظهور فضائح مالية في بعض المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرض البعض الآخر للإفلاس على الرغم من وجود تقارير مالية تظهر مركز مالي قوي لتلك المؤسسات مما أدى إلى جلب المستثمرين إليها، وفي الأخير ظهر العكس وأفلست تلك المؤسسات.

III. تطور استخدام المحاسبة الإبداعية في ظل معايير المحاسبة الدولية

تزامن ظهور المحاسبة الإبداعية مع الضغوطات التي حدث على المؤسسات الاقتصادية لتحقيق الأرباح فتقوم المحاسبة الإبداعية بتحويل الأرقام المحاسبية من خلال الاستفادة من الفجوات الموجودة في القواعد المحاسبية و اختيار أدوات القياس والإفصاح لتحويل القواعد المحاسبية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يرغب القائمون على إعدادها أن تكون عليه، وفي ظل معايير المحاسبة الدولية تم توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي الأمر الذي أدى زيادة الاهتمام باستخدام المحاسبة الإبداعية من أجل تظليل القوائم المالية.

III .1. تطور علاقة معايير المحاسبة الدولية بالمحاسبة الإبداعية:

إن التوحيد المحاسبي على العالمي ساعد على الانتشار لتطبيق المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية العالمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

أ. خصائص معايير المحاسبة الدولية:

هناك العديد من المعايير التي تقوم عليها معايير المحاسبة الدولية أهمها:

- **انسجام معايير المحاسبة الدولية مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة:** حيث أن كافة المعايير الدولية للمحاسبة توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لكافة مستخدمي القوائم المالية دون أي تحيز أو إقصاء؛
- **واقعية المعايير الدولية للمحاسبة:** و التي تقوم على مبدأ عدم التناقض أو التعارض بين مختلف هذه المعايير، حيث أنها نابعة من الواقع المحيط بالمؤسسة الاقتصادية من خلال تلائمها مع الظروف البيئية المحيطة والأعراف المحاسبية السائدة؛
- **المرونة و الاستمرارية:** و المقصود بها قابلية هذه المعايير للتجديد و الإضافة وفقا للتطورات المستقبلية التي يمكن أن تصاحب مهنة المحاسبة؛
- **بساطة المعايير المحاسبية الدولية:** و هي أن تكون هذه المعايير مفهومة من طرف جميع المستخدمين من خلال أخذ رأي تلك الجهات عند إعدادها؛
- **حيادية معايير المحاسبة الدولية:** والتي تقوم على مبدأ التحيز لمصلحة أي جهة على حساب باقي الجهات الأخرى.

ب. ثغرات معايير المحاسبة الدولية التي ساعدت على انتشار المحاسبة الإبداعية:

ظهرت العديد من الثغرات في معايير المحاسبة الدولية التي ساهمت في انتشار المحاسبة الإبداعية أهمها:

- **عرض القوائم المالية:** يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاج إليه الأطراف الخارجية المهتمة بالوضع المالي للمؤسسة، ويحتوي القوائم عادة بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تتطلب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، لكي تحقق المنظمات المهنية لمستخدميها الفائدة الإعلامية اللازمة لاتخاذ القرارات اشترطت توفير "**الإفصاح الكافي**" (**الحبيطي، 2003، صفحة 200**)**و**من الثغرات الموجودة فيه عدم وضع نظام المحاسبي له لتحديد أهميته في الحكم على كفاءة التطبيقات العملية الجارية والبديلة وصياغة المعايير المحاسبية وتطويرها، مع عدم صياغة الأهداف المحاسبية تحديد الجهات المستفيدة من التقارير المالية. (**حسين، و مأمون، 2011، صفحة 204**)**و** من هذه النقائص نذكر أيضا:

– لم يحدد معيار عرض القوائم المالية التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة، بل ترك هذه الأمور للمعايير الأخرى؛

. اهتمامه بالقوائم المالية ذات الغرض العام وإهماله للقوائم المالية ذات الغرض الخاص التي قد تحتاجها إدارة المؤسسة الاقتصادية أو أي أطراف أخرى من مستخدمي القوائم المالية كالقوائم المالية المرحلية المختصرة؛

. الوحدات الاقتصادية الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح حيث لا ينطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح،

. سهولة نقل المصاريف الجارية إلى فترات زمنية سابقة أو لاحقة خاصة و أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات و الرواتب و الإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات؛

. سهولة نقل المصاريف المترتبة نشاطات المؤسسة المالية مستقبلا إلى المدة الحالية لظروف خاصة بتراجع الأعمال لدى المؤسسة مما يدفع بالمدراء إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على اعتبار أن المستقبل سيكون أفضل؛

. سهولة تسجيل إيرادات مزيفة وسرعة تسجيل الإيرادات فيما إذا كانت عملية البيع لا تزال موضع شك؛

❖ **قائمة المركز المالي**:تتمثل أهم الثغرات في المركز المالي المساعدة على استخدام المحاسبة الإبداعية فيما يلي: **(محمد و حسن، 2009، صفحة 13)**

. سهولة التلاعب في نسب الاندثار المتعارف عليها للموجودات الثابتة عن تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق خاصة وانه لا يزال الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في المركز المالي؛

. فيما يخص الموجودات الغير الملموسة فهناك إمكانية المبالغة في تقييم بنود تلك الموجودات مثل العلامة التجارية، شهرة المحل، خبرة الاختراع، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالموجودات غير الملموسة بما يخالف الموجودات والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الموجودات؛

. سهولة التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية بالنسبة للاستثمارات المتداولة، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار؛

. يتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة فيترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية؛

. بالنسبة للذمم المدينة هناك إمكانية عدم الكشف عن الديون المتعثر، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة الوحدة الاقتصادية.

❖ **معيار المحاسبة الدولي رقم2 (المخزون)**:حيث لا يأخذ هذا المعيار الأعمال قيد الإنشاء الناجمة عن عقود الإنشاء وعقود الخدمات المرتبطة بها مباشرة و التي تعالج ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الإنشاء، وكذا الأدوات المالية التي يتم معالجتها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية القياس و الاعتراف، إضافة إلى الموجودات البيولوجية المرتبطة بالنشاط الزراعي و الإنتاج الزراعي حتى مرحلة الحصاد التي تتم المحاسبة عنها ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة.

و من أهم الثغرات الموجودة على مستوى المعيار التي تسمح باستخدام المحاسبة الإبداعية نذكر:

فعند إعداد القوائم المالية يتطلب هذا المعيار تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وعند انخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الاعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعار المخزون و يعترف به في قائمة الدخل.

ويوجد هناك خيار آخر في يد المحاسب عند تحديد تكلفة المخزون لأن هناك عدة طرق لتحديدهما أهمهم:

- **طريقة التمييز الموحد**: يتوجب استخدام طريقة التمييز العيني لتحديد تكلفة بنود المخزون في حالة كون كل مجموعة من بنود المخزون تشتري وتستعمل لمنتج أو منتجات محددة ولا يوجد تداخل في استعمال المخزون بين المنتجات المختلفة؛
- **الطريق الافتراضية لتحديد تكلفة المخزون**: و تتمثل هذه الطرق فيما يلي:

✓ أوجب المعيار استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو طريقة المتوسط المرجح لتحديد تكلفة المخزون في الحالات التي لا يمكن استخدام طريقة التمييز العيني، في حين لم يسمح المعيار باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولا و التي كان يسمح باستخدامها قبل العام 2003 وذلك لأن هذه الطريقة لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة التي تعتبر الاتجاه الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

✓ تقوم طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على مفهوم أن المخزون الذي يتم شراؤه أو تصنيعه في البداية هو الذي يتم بيعه في البداية.

- ✓ تتطلب طريقة المتوسط المرجح إعادة احتساب متوسط تكلفة المخزون عند كل عملية شراء جديدة، أو على أساس دوري وفق نظام الجرد المستخدم في الوحدة الاقتصادية.
- ✓ يجب استخدام أسلوب وطريقة تحديد تكلفة المخزون نفسها لكل مجموعة من بنود المخزون تتشابه في طبيعتها ومجال استخدامها، إلا أنه يمكن استخدام طرق وأساليب مختلفة لمجموعات المخزون المختلفة، لا يجوز استخدام طرق مختلفة من طرق تحديد تكلفة المخزون بسبب الاختلاف في الموقع الجغرافي للمخزون أو بسبب اختلاف قوانين الضريبة من منطقة إلى أخرى.

❖ **قائمة التدفقات النقدية:** تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال مدة زمنية معينة ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين و غيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال مدة زمنية معينة،أهمها: **(ياغي، 2010، صفحة 14)**

- ✓ يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر في القيم النهائية ولا تغيرها؛
- ✓ كذلك تستطيع الوحدة الاقتصادية دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وتبعدها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة؛
- ✓ كذلك تتوفر إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها يتم اعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية، لذلك أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، تتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي؛
- ✓ التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للوحدة الاقتصادية باعتبارها أسهما تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتماداً على مدة الاحتفاظ بها.

IV. تأثير المحاسبة الإبداعية على مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي يرجع السبب فيه الى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات بدء من إثبات العمليات وانتهاء بإعداد القوائم المالية النهائية، إلا أن هذه الأخطاء في بعض الأحيان تكون مقصودة بل وقد تصبح سياسة تتبعها إدارة المؤسسة للتلاعب من خلال المحاسبة الإبداعية.

1.IV. علاقة المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار:

إن متخذ القرار سواء مسير أو مساهم أو مالك لا يعتمد على العشوائية عند اتخاذه للقرار، و إنما يعتمد على معطيات محاسبية دقيقة تساعده على اتخاذ القرار الصحيح و في الوقت المحدد.

أ- تعريف اتخاذ القرار:

يعرف القرار على أنه: "مجموعة من الأعمال المختارة بطريقة عقلانية من بين الإمكانيات المتاحة لتقليص من معدل عدم الملائمة المحسوس في المشكل بغرض التحقق". **(J & S., 1998, p. 284)**

و بتعريف آخر فإن القرار هو: " اختيار بديل معين من عدة بدائل لمواجهة موقف معين أو لمعالجة مشكلة أو مسألة تنتظر الحل". **(ياغي، 2010، صفحة 15)**

و عليه فالقرار هو ذلك التصرف العقلاني الذي يأتي نتيجة للتفكير في ظل وجود عدة بدائل حيث يقوم القرار على الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة.

يعرف اتخاذ القرار على أنه: " العملية التي تنقل وظيفة التخطيط إلى الواقع العملي في المؤسسة". (**ياغي، 2010، صفحة 17**)

فعملية اتخاذ القرار هي جزء من عملية صناعة القرار و بالتحديد هي تتمثل في مرحلة الاختيار والتنظيم فحين أن صناعة القرار تتضمن كافة المراحل التي من شأنها أن تعود إلى عملية اتخاذ القرار.

ب– تعريف المعلومات:

يمكن تعريف المعلومات على أنها: "مجموعة من العناصر التي تعكس حقيقة اقتصادية، و يمكن أن تقدم معرفة مفيدة تساعد المؤسسة على ممارسة نشاطها". (**Brasseur, 2005, p. 23**)

و تعرف أيضا على أنها: "هي البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدميها بما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية". (**Steinhart, 2003, p. 213**)

و من التعريفين السابقين فالمعلومات هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها عند اتخاذ القرارات، و عليه فالمعلومات يمكن أن تحدد اتجاه القرار الذي سيتم اتخاذه حيث تعتبر كل من المعلومات والبيانات المحاسبية مكونات أساسية لنظام المعلومات، حيث أن البيانات تتمثل في الأعداد و الأحرف و الرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها و ترجمتها لتتحول إلى نتائج، كما يمكن لهذه المعلومات أن تكون رقمية كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة تدفقات الأموال، قائمة الأرباح المحتجزة، أو عن طريق تقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية.

ت– أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار:

إن المعلومات المحاسبية تعمل على زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات سواء الداخليين أو الخارجين من أجل تخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها عند اتخاذهم لمختلف قراراتهم، فعدم توفير المعلومات بالكم و القدر المناسبين يمثل فشل الكثير من القرارات، فنجاح أي قرار يتوقف بالدرجة الأولى على سلامة و كفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار، و عليه فصنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية و الوقت و التكلفة.

إن القرارات المتخذة لا يمكنها أن تكون سليمة إن لم تستند على معلومات ملائمة للتعامل مع الوضع الذي يواجه صاحب القرار لذا يجب توفرها في الوقت المناسب و للشخص المناسب و بالجودة المناسبة.

و بصفة عامة فتوفر المعلومات المحاسبية يرفع من درجة اليقين في نوعية القرارات و مستوى تحقيق النتائج المنتظرة، و بالتالي فهي وظيفة تقييمية لمستوى الأداء كونها تعمل على رفع الوعي المعرفي لمختلف مستخدمي القوائم المالية الداخليين (المسيرين، مجلس الإدارة...الخ) و الخارجيين (المستثمرين، المساهمين، مصلحة الضرائب...الخ) و ذلك بغرض معرفة الفرص المتاحة و البديلة لمتخذي القرارات قبل اختيارهم لفرصة واحدة.

2.IV. علاقة المحاسبة الإبداعية بتضليل القوائم المالية:

إن احتمال وجود ظروف تسبب تحريفات جوهرية في القوائم المالية تتمثل أساسا في وجود تضليل في القوائم المالية المعدة من طرف المحاسب بإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية، (**علي، 2009،، صفحة 236**) فهناك بعض الحالات التي يمكن أن تنتج قوائم مالية تكون مظللة في الظروف المحددة للمؤسسة بغرض تحقيق العرض العادل و الواضح للقوائم كما توفره معايير الإفصاح المطلوب في إعداد و نشر القوائم المالية.

فيمكن أن يكون لتضليل القوائم المالية أثر جوهري على قرارات مستخدمي القوائم المالية، ولكي يتمكن هؤلاء المستخدمين من اتخاذ القرارات المناسبة في هذه الحالة فإنهم يعتمدون على تقرير المراجعة الذي يوفر مستوى عال من الثقة في القوائم المالية فهو كذلك يقوم بحماية مستخدميها من أية تظليل مالي يمكن أن تقوم بها الإدارة بمساعدة محاسبيها من أجل تزيين المركز المالي و إظهاره على عكس ما يمثله فعليا، فقيام المحاسب بتضليل القوائم المالية يساهم في التأثير السلبي على قرارات مستخدمي القوائم المالية، فهو بذلك يعطيهم الثقة الزائفة

في المعلومات المحاسبية وبالتالي الوصول إلى نتائج عكس ما كانوا يأملون الوصول إليه، وعليه فهناك علاقة طردية بين المحاسبة الإبداعية والقوائم المالية المضللة، أي أن المحاسبة الإبداعية تساعد الإدارة على تظليل القوائم المالية و إعطائها الصورة الصادقة الزائفة من خلال التأثير السلبي على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

IV.3. تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية:

إن تحديد أهداف القوائم المالية هو نقطة البداية في تطبيق فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستخدمين، فجودة المعلومات تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة و المناسبة.

أ. جودة المعلومات المحاسبية:

إن جودة المعلومات ترتبط بمجموعة من الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة، وتساعد المستخدم في ترشيد قراراته، والتي تسمى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فجميع المنظمات على اختلافها تحتاج إلى المعلومات والبيانات وتخطيطها لإدارة وتوجيه الأعمال اليومية وتقييم الأداء الماضي، وتعتبر المحاسبة لغة الأعمال لأنها تسعى إلى قياس نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية عن مدة معينة وتصوير مركزها المالي في تاريخ محدد، ثم تقوم بتوصيل المعلومات المالية بطريقة ملائمة إلى الأطراف المعنية طالما إن اللغة وسيلة اتصال للمجتمع فمن المنطق بان تتغير اللغة لتعكس التغيرات التي تطرأ على حاجات المجتمع.

لقد أوضحت هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB) الخصائص الأساسية للمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات هي الملائمة و الموثوقية، (**جربوع، 2007، صفحة 521**) فالملائمة هي قدرة المعلومات في التأثير على متخذ القرار، بينما الموثوقية هي تلك الخاصية التي تعطي الثقة بأن المعلومات خالية من التحيز و الخطأ لدرجة معقولة، و تشمل الموثوقية على الإثبات و الحياد و الأمانة، و مع ذلك تتأثر الملائمة و الموثوقية بالقيود التالية:

- **التوقيت المناسب**: فهو يؤدي إلى التضحية النسبية بدقة المعلومات؛
- الموازنة بين التكلفة و المنفعة؛
- الموازنة بين الخصائص و النوعية؛
- الصورة الصحيحة و العادلة (التمثيل العادل).

إن الهدف الرئيسي من نظام المعلومات المحاسبي هو إنتاج تقارير في الوقت المناسب لمساعدة متخذي القرارات المحتملين على اتخاذ قرارات رشيدة و لكن وفق معايير تحكم كمية و نوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية. (**الريشاني، 2012**)

و يتكون نظام المعلومات من:

- **المدخلات**: وهي العناصر التي تدخل في عملية المعالجة، والتي تتحصل عليها من مصادر داخلية مثل: نشاطات المؤسسة التقنية، أو من مصادر خارجية و المرتبطة بالمحيط الخارجي للمؤسسة كالموردون، الزبائن، السوق...الخ؛
- **التخزين**: و هي عملية حفظ المعلومات لاستعمالها في وقت لاحق مثل: الأرشيف أو داخل الحاسوب؛
- **المعالجة**: هي عملية التغير التي تطرأ على المدخلات؛
- **المخرجات**: و هي الشكل النهائي لعملية تحويل المدخلات، و هي ما يحتاجه متخذ القرار؛
- **التغذية العكسية**: و هي ضبط عمليات النظام لتكون المخرجات متوافقة مع الأهداف و تعمل على تقييم النتائج.

فنظام المعلومات يشمل وسائل المعالجة و إجراءات التنفيذ فهو بذلك يعكس التطورات المرتبطة بنشاط المؤسسة، و بالتالي فهو يقوم على معالجة البيانات المالية القابلة لقياس و التي تكون في شكل قوائم مالية و تقارير محاسبية (كجدول حسابات النتائج و الميزانية) التي يحتاجها الأطراف الخارجيين المتعاملين مع المؤسسة من مساهمين، مستثمرين، بنوك...الخ بغرض اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتحدد جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتسم بها خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة لعملية اتخاذ القرار، وتعد جودة المعلومات المحاسبية معايير يمكن على أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها المتمثلة في ترشيد قرارات المستخدمين. (**التكريتي و الحمداني، 2002، صفحة 309**)

ب. تأثير المحاسبة الإبداعية على موثوقية المعلومات المحاسبية:

الثقة تمثل عنصرا مهما في قبول المستخدمين للقوائم المالية فهي ميزة ترتبط بالتعاقدات التي تقوم بها المؤسسة، و هي قبول التعامل مع طرف معين لتوفر جزء من الثقة فيه، فهي بذلك تساعد على اتخاذ القرارات في الحالات التي تتميز بدرجة معينة من الخطر.

فجعل المعلومة المالية أكثر موثوقية يكون خلال جعلها خالية من الخطأ والتحيز بدرجة معقولة وتمثل بصدق المركز المالي للمؤسسة وإمكانية الاعتماد عليها في بناء قرارات سليمة فالمستخدمون يعتمدون كبيرة على موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال التأكد من مطابقة البيانات المالية للعمليات التي قد تمت بصدق ووضوح، و أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق عن طريق الفحص، فحتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالي محايدة إلا إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على عملية اتخاذ القرار، فالهدف من نشر هذه المعلومات هو خدمة كافة الأطراف دون أي تحيز في توجيه المعلومات لخدمة جهة معينة دون الأخرى.

فتوفر خاصيتي الملائمة و الموثوقية في المعلومات المحاسبية يجعل من تلك المعلومات أكثر نفعا في اتخاذ القرارات أي أنها تعتبر مرشد رئيسي لمستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم.

فقد أعطت المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالا للاختيار بين بدائل محاسبية معينة، ولكن لكثرة القيود التي يمكن أن تؤثر على جودة المعلومات المالية، لذا لا بد من الإدارة من اختيار الطريقة المناسبة التي توفر المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية من أجل ترشيد قراراتهم، إلا أنه في كثير من الأحيان اختيار الإدارة للطرق و السياسات المحاسبية والإفصاح عنها يكون وفق لما يخدم مصلحتهم بغض النظر عن المستفيدين الآخرين من القوائم المالية مما ينتج عنه أثار سلبية على قراراتهم نظرا لعدم شفافية و موثوقية تلك المعلومات المحاسبية، واستخدام هذا النوع ينتج عن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بتواطؤ بين الإدارة و المحاسبين.

فلجوء الإدارة إلى هذا النوع يكون بغرض إظهار أرباح وهمية للمؤسسة من خلال تزيين المركز المالي لها و إظهاره على عكس حقيقته من أجل المساهمين والمستثمرين إلى تلك المؤسسة من خلال:

- زيادة توزيعات أرباح المؤسسة التابعة إلى المؤسسة الأم و هذا يؤدي إلى تضخيم أرباح الاستثمارات؛
- تحويل الأعمال الخاسرة إلى مؤسسة اقتصادية تابعة و هذا يؤدي إلى إظهار جزء من الخسائر بنسبة الاستثمار المسجل في دفاترها المحاسبية؛
- تسجيل بعض الإيرادات الغير العادية في الاحتياطات الخاصة و ليس في قائمة الدخل و هذا يؤدي إلى التأثير على الأرباح؛
- تخفيض المخزون بشكل غير عادي في نهاية المدة و هذا يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمخزون؛
- تسريع تحصيل المدينين و تأخير دفع الدائنين في نهاية المدة و هذا يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين و الدائنين؛
- تأخير عمليات الشراء و تسريع إصدار الفواتير في نهاية المدة و هذا يؤدي إلى تحسين معدلات دوران المدينين و الدائنين و تحسين النتائج النهائية و بالتالي صافي الأرباح المحققة.

و نظرا لتلك الممارسات الغير الحتمية لا بد من حتمية وجود مراقبة فعالة و ممارسات أخلاقية من قبل الإدارات التنفيذية و الغدارات المالية و مراجعي الحسابات و المراجعين الداخليين في تلك المؤسسات للحد من هذه الأساليب.

V. خلاصة:

من خلال معالجتنا لجوانب هذا الموضوع اتضح جليا بأن المحاسبة الإبداعية تعد من أهم أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية، وتعدد البدائل والطرق والسياسات المحاسبية، بحيث يؤثر على جودة المعلومة المحاسبية بتحريفها وتضليل مستخدمي البيانات المالية دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية، وانهارت الثقة بالبيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من طرف مستخدمي تلك القوائم المالية.

حيث تعتبر المحاسبة الإبداعية شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين، المبادئ والمعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات والتلاعب بها لتقديم انطباع مضلل عن عائد الشركة ومخاطرها ويستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب أبرزها : التضخيم والتقليص المتعمد للأرباح، تخفيف تقلبات الدخل، التخلص من كل الخسائر السنة الرديئة.

ففي ما يخص نتائج اختبار الفرضيات فقد توصلنا إلى أن المؤسسات تستغل الثغرات القانونية في مجال الإبداع في المحاسبة لخدمة مصالحها بواسطة التظليل في القوائم المالية مما يؤثر سلبا على قرارات مستخدمي تلك القوائم، و هو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، وقد جاءت معايير المحاسبة الدولية لتحسين وتطوير المحاسبة ودعم شفافية المعلومة المحاسبية مما ينفي صحة الفرضية الثانية، فالمحاسبة الإبداعية تتنافى مع الإفصاح في القوائم المالية مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

كما توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- تشكل المحاسبة الإبداعية الجانب السلبي لمفهوم الإبداع المحاسبي، حيث يستغل المحاسب خبرته المتراكمة عبر السنين في ميدان المحاسبة لابتداع أساليب محاسبية تعمل على تزييف الصورة الحقيقية للشركة و التي تخدم أهداف أطراف معينة.
- للمحاسبة الإبداعية تأثيرات سلبية على القوائم المالية خاصة من خلال تسجيل إيرادات المبيعات مبكرا قبل شحنها أو حتى التزام الزبون بدفع ثمنها مما يؤدي إلى زيادة أرباح وهمية للمؤسسة من خلال بيع منتوج مقيد بسعر أقل من الحقيقي الأمر الذي يجلب إليها المساهمين و المستثمرين بطرق غير قانونية، و ذلك يؤدي إلى اعتبار الاستثمار جزءا من الإيرادات و ابتداع دخل من خلال إعادة تصنيف المركز المالي؛
- التأثير السلبي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال وضع معلومات محاسبية غير دقيقة مما يؤدي إلى ضعف جودها نظرا لوجود علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية و دقتها، فكلما كانت المعلومات دقيقة كلما كانت ذات جودة عالية و العكس صحيح؛
- ضرورة تفعيل ركيزة إدارة المخاطر وذلك من خلال إنشاء خلية مختصة بدراسة محيط الشركة وتحديد مخاطرها مع الأخذ بعين الاعتبار خطر المحاسبة الإبداعية ووضع الإستراتيجية اللازمة لتفادي الوقوع فيه؛
- ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح في البيانات المالية ،وذلك بتقديم كل المعلومات المحاسبية الضرورية لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية كأسباب تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية القياس المحاسبي، سياسات توزيع الأرباح، مكافآت وحوافز مجلس الإدارة وغيرها؛
- ضرورة تفعيل الآليات الرقابية المختلفة ،كالمراجعة الداخلية، لجان المراجعة ، وكذا المراجعة الخارجية ،ذلك انطلاقا من الرقابة الذاتية إلى رقابة مختلف الأجهزة الإدارية في المؤسسة لمواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية، حيث يجب مقابلة المحاسب بما هو أعلى مستوى منه ألا وهو المراجع الخارجي نظرا لكون أن المحاسب الذي يستعمل أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى عال من فهم مختلف القواعد الأساليب المحاسبية و يعمل على استغلال الثغرات بطرق قانونية دون أن يحاسبه القانون على ذلك؛
- ضرورة العمل على إلغاء غالبية البدائل في معايير المحاسبة الجديدة المعالجة القياسية والمعالجة البديلة والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فتح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في استخدام المحاسبة الإبداعية من خلال تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة.

ومن جملة التوصيات والاقتراحات التي نقدمها نذكر:

- ضرورة سن قوانين لمعاقبة المحاسب الذي يستغل الابتكار في المحاسبة في الجانب السلبي، وفي نفس الوقت حماية مستخدمي القوائم المالية من هذه التلاعبات؛
- الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدعم جودة وموثوقية القوائم المالية؛
- إصدار معايير محاسبة دولية تظهر كيفية التزام المحاسب بالإبداع المحاسبي لزيادة دعم جودة القوائم المالية، وعدم التأثير السلبي على مستخدمي القوائم المالية؛
- تطبيق حوكمة المحاسبة لزيادة الرقابة على عمل المحاسب بما يتماشى وأخلاقيات المهنة، وذلك من خلال إنشاء ميثاق للمهنة؛
- دعم ثقة المعلومات المحاسبية من خلال زيادة مصداقية هذه المعلومات وجعلها خالية من الخطأ والتحيز بدرجة معقولة مما يساعد المستخدمين على بناء قرارات سليمة.

قائمة المراجع:

1. القاضي حسين،، و حمدان مأمون. (2011). **المحاسبة الدولية ومعاييرها.** الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
2. أمين السيد أحمد لطفي. (2005**). مسؤولية و إجراءات المراجع في التقرير عن الغش و الممارسات الخاطئة**. مصر،: الدار الجامعية.
3. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني. (2012). **موسوعة معايير المحاسبية الدولية، معايير إعداد التقارير المالية الدولية.** دار الثقافة للنشر.
4. طارق عبد العال حماد. (2009). **حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية**. مصر: الدار الجامعية،.
5. عبد الوهاب نصر علي. (2009،). **موسوعة المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة العربية و الدولية و الأمريكة المراجعة الخارجية الحديثة لحسابات الشركات التجارية و الصناعية**. مصر: الدار الجامعية.
6. محمد عبد الفتاح ياغي. (2010). **اتخاذ القرارات التنظيمية**. الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
7. اسماعيل التكريتي، و بهاء الحمداني. (2002). **دور نظام معلومات محاسبة الكلفة في الرقابة و تحسين الأداء،**. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 30، المجلد التاسع ، صفحة ص 309.
8. محمد شحاتة الخطيب، ياسر أحمد السيد. (مارس 2012). **إطار مقترح لتفعيل دور حوكمة الشركات في تحجيم استخدام بعض أساليب المحاسبة الإبداعية، دورية الإدارة العامة،** المجلد الثاني و الخمسون، العدد الثاني، السعودية، ، ص 217.
9. قاسم محسن الحبيطي. (2003**). قياس خسارة المعلومات في تجميع بنود التقارير والكشوفات المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية. مجلة تنمية الرافدين،** المجلد 25 ،عدد 72 ، صفحة ص200.
10. يوسف محمد جربوع. (جويلية, 2007). **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسة الدراسات الإنسانية)** ، صفحة ص 521.
11. محمد مطر (2009) **دور المدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**،الأردن جامعة الشرق الأوسط
12. Brasseur, C. (2005). **Data Managent**. paris: Lavoisier.
13. L, C. J., & S., S. (1998). **Organisation et Gestion de l'entreprise**. paris: édition Dunod.
14. Steinhart, R. e. (2003). **Accounting information Systems**. London: edition per entice Hall.
15. dowds, O. a. (decembre 1999). **the ethics of creative accounting**. journal of economic literature classification vole 41, N°3 , p27